

أرواح العراقيين تجارة  
سياسية فاسدةد. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

ليس غريباً أن تكون هناك علاقة بين السياسة والتجارة حينما تصبان في خدمة المواطن، ولكن في العراق دخل صغار التجار والمقاولين عالم السياسة بعيداً عن قضايا الناس. حصل هذا عند بعض السنة ممن ملأوا الفراغ السياسي لمعادلة المحاصصة الطائفية، وكذلك لدى السياسيين من الشيعة حيث وجدوا في هذا العالم صنوفاً من الإغراءات المادية والمعنوية على حساب مصالح وحقوق المواطنين، وانحدرت السياسة في العراق إلى أرذل فنون التجارة، وهي الكذب على الناس واستغلالهم وسرقة مالهم العام وحقوقهم.

وأصبح على من يريد الحصول على موقع نيابي أن يستحضر المال بطرق رخيصة ليسترجعه أضعافاً في ما بعد. هذه الحالة السيئة يتشارك فيها من يدعون السياسة من الشيعة والسنة. بعض الشيعة وجدوا في تراث الأئمة الصالحين كنزاً لا ينضب لخداع جمهورهم طالما هناك بسطاء من الناس يمكن اللعب بعقولهم، أما في الوسط العربي السنّي فقد استخدمت مسالة الإضطهاد والظلم الذي تعرض له هذا المتكون بعد عام 2003 لأغراض الكسب السياسي دون أن يتحقق مردود حقيقي للناس.

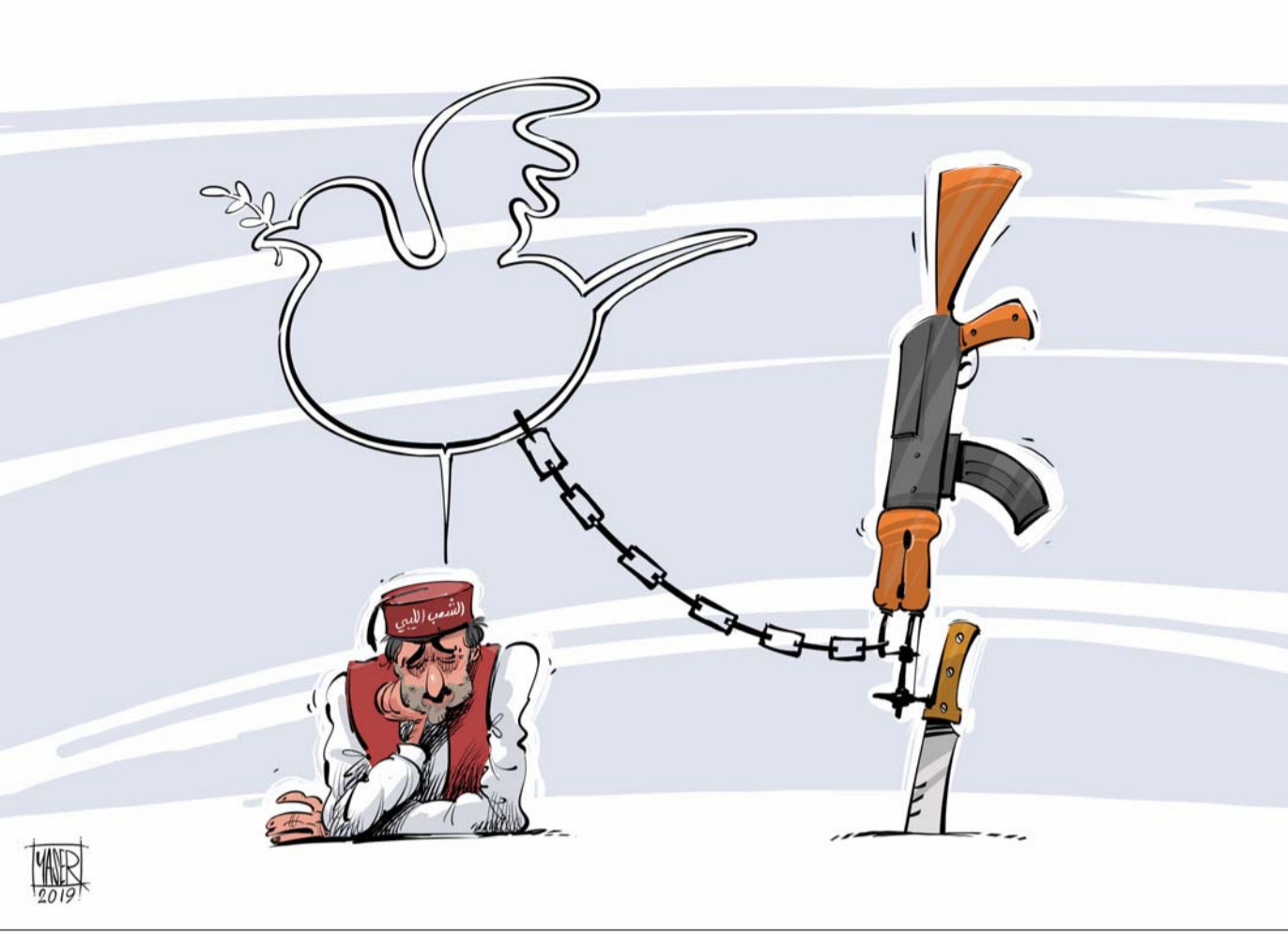
والإبتزاز على حقوقهم في الأراضي والسكن والمعيشة من قبل جهات غير حكومية معروفة.

لم تتمكن حكومتنا حيدر العبادي وعادل عبد المهدي من حل هذه الأزمة الإنسانية، والأخطر من ذلك عدم إنهاء ملفات أكثر من 12 ألف مغيب ومعقل حسب تصريحات مفوضية حقوق الإنسان العراقية في مناطق جرف الصخر وديالى وصلاح الدين والأنبار وجزء من حزام بغداد رغم أن الحرب على داعش انتهت منذ نهاية عام 2017، وهي القضية التي تتفخر هذه الأيام بعد الإظهار السيء لجنث المواطنين المغدورين بشكل أقل ما يقال عنه إنه حلقة من مسلسل إهانة كرامة العراقيين مهما كانت انتماءاتهم الطائفية وطمس للحقيقة الكاملة المتعلقة بقتلهم. فجأة ظهرت قصة الجثث ما يعيد استحضار هذا الملف المغيب لأكثر من أربع سنوات، وحسب وصف المرصد العراقي لحقوق الإنسان بأن "هذه الجثث تُثير الشكوك حول جراثيم حرب أو عمليات إبادة جماعية قامت بها جماعات إرهابية في مناطق جنوب بغداد". هذا الفتيل الذي اشتعل الأسبوع الماضي رافقته موجة تصريحات بعض السياسيين السنة التي تعيد للذاكرة تعاطيهم بورقتهم القديمة في البكاء الخطابي على أهل ملتهم بذات الأساليب الرتيبة التي كانوا يقدمونها سابقاً لأساطهم من أجل أهداف سياسية وانتخابية ضيقة لا صلة لها بمصالح أهل السنة والمظلومين المسحوقين.

وكانت السياسات الطائفية للأحزاب الشيعة الحاكمة سبباً في ردود أفعال طائفية أيضاً من العرب السنة وفتحت الأبواب الخارجية لما سمي "نصرة الطائفة في العراق"، وقد أدّى أغلبها العرب السنة أنفسهم بمشاركة سياسية ضيقة تم تشجيعها بطرق متعددة من بعض العراقيين الشيعة ويدفع خفي مدروس من طهران لكي تبقى حالة التاجيح الطائفي مستمرة بين العراقيين لقاء المال الذي دخل جيوب بعض الزعامات الهزيلة من السنة. وظلت هذه اللعبة مستمرة باشكال ومظاهر متعددة، وتم التصديق على أي محاولة سياسية وطنية مضادة للطائفية سواء كانت من داخل الأوساط العربية السنّي أو الشيعة، لأن المال لعب دوره في الدورات الانتخابية الهزيلة والمعيبة على العراقيين الذين البسوا ثوب تلك الانتخابات.

كان الهدف الكبير منع قيام نظام سياسي متماسك ودولة عراقية مدينية جديدة تخدم العراقيين وتنقلهم إلى وضع متقدم في الحياة. ألم تكن قصة المظلومية الشيعية مجالاً رحباً للتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في العراق التي أوصلت الحال إلى الاحتلال العسكري الأميركي وإزاحة النظام السابق. ولو تحقق العدل من قبل الحكم الجديد بعد عام 2003 لما توفرت مناحات التصعيد الطائفي المتبادل، والتي كانت نتائجها الطبيعية انسحاق الضعيف المظلوم أمام القوي المتجبر الحاكم، والقصة ذات فصول طويلة ومحزنة لا تمت بصلة لحقوق هذا المتكون الذي وجد نفسه بعد الاحتلال الأميركي مستهدفاً بالموت والتشريد ومطارداً بتهمة الإرهاب وهو بريء منها. تصاعد ذلك عام 2006 حيث تم تفجير مرقد الإمامين العسكريين بسامراء، ثم المرحلة الأخطر خلال مواجهة الاحتلال المدير لعصابات داعش للمحافظات العربية السنة عام 2014 وما بعدها، والتي قدمت الخدمة الذهبية للمشروع الطائفي الشيعي والسني لكي تستكمل نظرية الإسلام السياسي في العراق (القيادة والسلطة للإسلاميين الشيعة والمباركة من الإسلاميين السنة).

وجدنا عناوينها غائبة في الحملات الانتخابية الأخيرة عام 2018 التي أنتجت حكومة عادل عبد المهدي وفق توافق الكتلتين الشيعيتين الكبيرتين وولاء الكتلة السنّي التي انضمت إليهما شكلياً. وظلت الأزمات الكبيرة مدفونة تحت رمال غير مستقرة بسبب عدم إنهاء مسيبتها وتجددها لعدم حسم مخلفات الحرب على داعش، وأهمها عدم قدرة غالبية أهالي المحافظات العربية المحررة، نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى وجزء من كركوك، من العودة إلى ديارهم، ومن عادوا تعرضوا إلى الكثير من الإهانات



## مؤتمر لحلف الأقليات في «بيروت الإيرانية»

الحكم العلوي حليفها في هذا البلد، وتحول الإسلاميون السنة في سوريا إلى إرهابيين في خطاب طهران، بل جيّشت طهران الشيعة من خلال خطاب مذهبي راح يحذرهم من أن سقوط نظام الأسد هو تهديد لوجودهم، وإذا دققنا في رموز القوة الإيرانية الميليشياوية في الدفاع عن نظام الأسد، لوجدنا أن كل الميليشيات العراقية والأفغانية الباكستانية واللبنانية التي جندتها إيران للقتال في سوريا، كانت أسماؤها تمثل رموزاً شيعية، لا سمة إسلامية جامعة لها؛ فاطميون، زينيون، أبو الفضل العباس.

تستعده إسرائيل التي في مواجهتها للعالم العربي، طالما كانت تشجع الأقليات الدينية والمذهبية لأن تعبر عن خصوصيتها في مشاريع سياسية وعسكرية، في سبيل تفجير التناقضات الداخلية في المحيط العربي المعادي لها. إيران تنافس إسرائيل على السيطرة على هذا المشروع، وتعمل على أن تكون الطرف الضامن لحلف الأقليات في المنطقة العربية دولياً، بعدما أمسكت إلى حد بعيد بالورقة الشيعية عربياً. اللقاء الشيرفي في بيروت الذي يعد له الرئيس ميشال عون لن يقتصر على ممثلين لأقليات مسيحية في سوريا والعراق والأردن ولبنان، بل سيستل بعض الجماعات الكردية والإيزيديين والشيعة والعلويين وغيرهم من الجماعات التي تندرج ضمن تعريف الأقليات. إيران شريكة في هذا المؤتمر الذي سيعقد بعد أسابيع في بيروت، بل الأرجح أنها أحد أهم الداعمين لانعقاده، طالما أن الجهات المنظمة المعتنة هي حليفة حزب الله، بل توأله سياسياً. هذا المؤتمر لا تمكن خطورته في اجتماع هذه المكونات الطائفية والعرقية والدينية التي تتلاقى في بيروت لتبحث شؤوناً دينية أو طائفية، بل الخطورة أن انعقاده يأتي في سياق ترسيخ الهوية السياسية لهذه المكونات في ظل تراجع الهوية الوطنية وتصنع النظام الإقليمي العربي والانتماء العربي.

إيران تتلقف هذا المسار من خلال تشجيع الممثلين على عقده في لبنان، فالجميع يعلم أن إيران، من خلال حزب الله، قادرة على أن تمنع انعقاده إذا أرادت أو تحول دون مشاركة جهات قادمة من العراق وسوريا وإيران وغيرها.

حلف الأقليات كما يجري تحضيره في بيروت، هو أبرز ما تحتفي به إيران اليوم، وأكثر ما يتلخ صدر إسرائيل، وأكثر ما يهدد الهويات الوطنية ويواجه الهوية العربية، ذلك أن المشترك بين هذه الجماعات المدعوة إلى "اللقاء الشيرفي" هو تململها من أي توصيف عربي لانتمائها، وشعور بان بلاء المنطقة هو من الأكثرية العربية والأكثرية الإسلامية، ويأتي هذا المؤتمر للقول إن ثمة هوية مشرقية تمتد من بيروت إلى طهران، هذه الهوية المسيحية مكون أساسي لها، كما الأقليات سواء كانت دينية أو مذهبية إسلامية.

لدى الصوفيون، أو في الحد الأدنى لم يكن هذا السبب هو الأساس في تغيير المذهب، بل ثمة سبب آخر استراتيجي وسياسي دفع الدولة الصوفية إلى مثل هذا القرار، هو التنافس مع الشرعية الإسلامية الجديدة الصاعدة آنذاك، المتمثلة بالسلطنة العثمانية، التي كانت في أوج تمددها. التنافس العثماني الصوفي دفع الصوفيون للبحث عن شرعية دينية للنفوذ، ذلك أن السلطنة العثمانية فرضت شرعية الخلافة الإسلامية في مطلع القرن 16، ولم يكن أمام الصوفيون إلا البحث عن شرعية دينية مقابلة ومنافسة، فكان هذا التحول نحو المذهب الشيعي. وهو تحول يعزز القومية، أما الدين أو الأيديولوجيا فهي متحركة وفي خدمة المشروع القومي في إيران والهوية الفارسية.

على هذا المنوال والمنهج يمكن فهم الأدوات الفكرية والدينية والأيديولوجية التي تستخدمها إيران لاختراق المجتمعات والدول، استخدمت الإسلام كوسيلة لاختراق المجتمعات الإسلامية ذات الغالبية السنية، وروّجت الأيديولوجيا الإسلامية، مستفيدة من هذا الشعور لتبرير تدخلها في كل الدول الإسلامية، وهذا ما كان عليه الحال لنحو ربع قرن من التغلغل الإيراني في المحيط العربي والإسلامي، بدأ منذ قيام النظام الإسلامي، ثم ما لبثت إيران ومع الاحتلال الأميركي للعراق، أن سخرت الهوية الشيعية في سبيل ترسيخ نفوذها في العراق، فأنشأت ودعمت العشرات من المجموعات الميليشياوية الشيعية في هذا البلد، بل سيطرت إلى حد لا يستهان به على المؤسسات والمراكز المذهبية، وعملت على إدارة عملية بناء العديد من المراكز أو توسعتها في سياق تعزيز الهوية الشيعية على حساب الهوية الوطنية العراقية، والهوية العربية.

انفجار الثورة السورية عام 2011، كان الاختيار الأبرز للمشروع الإيراني، الذي استشعر خطراً من تحول السلطة في سوريا من حكم الأقلية العلوية إلى حكم الأكثرية السنية، الإسلام الذي طالما كان أساس الخطاب الإيراني للعرب السنة، انقلبت عليه طهران لا لشيء إلا لأنه يهدد

علي الأمين  
كاتب لبناني

يتصل الإغراء الذي تقدمه طهران لتعزيز نفوذها عربياً في ظل الصراع الإقليمي والدولي على النفوذ في المنطقة العربية، بتقديم نفسها كطرف منافس لإسرائيل في بلورة مشروع حلف الأقليات على أرض الواقع. القيادة الإيرانية تراجعت عن شعار كان عنوان دخولها إلى دول العالم ولاسيما الدول العربية والإسلامية، هو مشروع الوحدة الإسلامية مقابل الوحدة العربية، والأمة الإسلامية مقابل الليبرالية الغربية والاشتراكية، وكان من أبرز شعارات الاختراق الإيراني والأيديولوجي لدى الشعوب العربية والإسلامية "لا شرقية لا غربية جمهورية إسلامية".

المصطلح الجديد الذي بات عنوان تعامل إيران مع المنطقة العربية، هو "دول غرب آسيا"، وهو مصطلح جغرافي ينطوي على تجاوز يمكن أن نفهمه من قبل إيران للهوية العربية والنظام الإقليمي العربي، باعتبار أنها بتجاوزها لهذه الحقيقة الحضارية للعالم العربي، تريد أن تكون شريكة في رسم نظام مصالح المنطقة وهي في صلب جغرافيتها، لكن ما ليس مفهوماً هو الانقلاب الأيديولوجي من مفهوم العالم الإسلامي والنظام الإسلامي إلى مصطلح دول غرب آسيا، في توصيفها المستجد لجزء من المنطقة العربية الذي تعتبره مجالاً لنفوذها وسيطرتها.

إيران التي ساهمت في ضرب المنظومة الإقليمية العربية، وعملت أيديولوجياً وثقافياً لتقويض مفهوم الهوية، استخدمت الهوية الإسلامية، ورسّخت في خطابها الثقافي إلى العرب مقولة التناقض بين العروبة والإسلام، وهو تناقض مفتعل روج له سواها من الأيديولوجيات الإسلامية في العالم العربي التي تقاطعت معها على هذا المنهج، غير أن المفارقة هي أن الهوية القومية الإيرانية بقيت راسخة في مشروع الدولة الإسلامية الإيرانية، بحيث بدأ يتضح اليوم أكثر فأكثر أن الثابت في إيران هو الهوية القومية، التي تقوم الدولة ونظام مصالحها على أسس هذه الهوية، فيما يتحول الدين أو المذهب أو الأيديولوجيا الدينية، إلى أداة لحماية هذا المشروع القومي وليس العكس.

دلالات رسوخ الهوية القومية في المجتمع والتاريخ الإيراني، برزت من خلال التحول الذي شهدته إيران في العهد الصوفي، حيث أمكن للسلطة الصوفية قبل 500 عام، أي في بداية القرن السادس عشر، تحويل الهوية المذهبية للشعب الإيراني من المذهب الحنفي إلى المذهب الشيعي الإثني عشري، وقد تم ذلك في فترة وجيزة وبقرار من السلطة الحاكمة.

هذا التغيير لم يكن لأسباب تتصل بارجحية هذا المذهب الإسلامي أو ذاك

علي الأمين  
كاتب لبناني

يتصل الإغراء الذي تقدمه طهران لتعزيز نفوذها عربياً في ظل الصراع الإقليمي والدولي على النفوذ في المنطقة العربية، بتقديم نفسها كطرف منافس لإسرائيل في بلورة مشروع حلف الأقليات على أرض الواقع. القيادة الإيرانية تراجعت عن شعار كان عنوان دخولها إلى دول العالم ولاسيما الدول العربية والإسلامية، هو مشروع الوحدة الإسلامية مقابل الوحدة العربية، والأمة الإسلامية مقابل الليبرالية الغربية والاشتراكية، وكان من أبرز شعارات الاختراق الإيراني والأيديولوجي لدى الشعوب العربية والإسلامية "لا شرقية لا غربية جمهورية إسلامية".

المصطلح الجديد الذي بات عنوان تعامل إيران مع المنطقة العربية، هو "دول غرب آسيا"، وهو مصطلح جغرافي ينطوي على تجاوز يمكن أن نفهمه من قبل إيران للهوية العربية والنظام الإقليمي العربي، باعتبار أنها بتجاوزها لهذه الحقيقة الحضارية للعالم العربي، تريد أن تكون شريكة في رسم نظام مصالح المنطقة وهي في صلب جغرافيتها، لكن ما ليس مفهوماً هو الانقلاب الأيديولوجي من مفهوم العالم الإسلامي والنظام الإسلامي إلى مصطلح دول غرب آسيا، في توصيفها المستجد لجزء من المنطقة العربية الذي تعتبره مجالاً لنفوذها وسيطرتها.

إيران التي ساهمت في ضرب المنظومة الإقليمية العربية، وعملت أيديولوجياً وثقافياً لتقويض مفهوم الهوية، استخدمت الهوية الإسلامية، ورسّخت في خطابها الثقافي إلى العرب مقولة التناقض بين العروبة والإسلام، وهو تناقض مفتعل روج له سواها من الأيديولوجيات الإسلامية في العالم العربي التي تقاطعت معها على هذا المنهج، غير أن المفارقة هي أن الهوية القومية الإيرانية بقيت راسخة في مشروع الدولة الإسلامية الإيرانية، بحيث بدأ يتضح اليوم أكثر فأكثر أن الثابت في إيران هو الهوية القومية، التي تقوم الدولة ونظام مصالحها على أسس هذه الهوية، فيما يتحول الدين أو المذهب أو الأيديولوجيا الدينية، إلى أداة لحماية هذا المشروع القومي وليس العكس.

دلالات رسوخ الهوية القومية في المجتمع والتاريخ الإيراني، برزت من خلال التحول الذي شهدته إيران في العهد الصوفي، حيث أمكن للسلطة الصوفية قبل 500 عام، أي في بداية القرن السادس عشر، تحويل الهوية المذهبية للشعب الإيراني من المذهب الحنفي إلى المذهب الشيعي الإثني عشري، وقد تم ذلك في فترة وجيزة وبقرار من السلطة الحاكمة.

هذا التغيير لم يكن لأسباب تتصل بارجحية هذا المذهب الإسلامي أو ذاك

